بلدية جمّـــال

محضر جلســة دورة استثنائيــة للنيابة الخصوصيّــة

على إثر دعوة فرديّة تمّ توجيهها إلى كافة أعضاء النيابة الخصوصيّة بتاريخ 16 جانفي 2018 تحت عــ 160 ــدد عقدت النيابة الخصوصيّة لبلديّة جمّال دورة استثنائية يوم الخميس 18 جانفي 2018 على السّاعة الرابعة مساء برئاســـة السيّد ربيع الزكراوي وبحضور كلّ من الســـادة:

- يوسف بن عبد الواحد : مساعد رئيس النيابة الخصوصيّة ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية
- نور الدين سعد : مساعد رئيس النيابة الخصوصية ورئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانيّة
- عبد السلام بن ذياب : مساعد رئيس النيابة الخصوصية ورئيس لجنة العمل التطوعي
- عائشة المحمدي : مساعد رئيس النيابة الخصوصية ورئيس لجنة التعاون والعلاقات الخارجيّة
- الطّاهر الأبلق : مستشار بالنّيابة الخصوصيّة
- فرج بن مانعة: مساعد رئيس النيابة الخصوصية و رئيس لجنة الشّؤون الاجتماعية والأسرة.
- فتحي الميساوي : مساعد رئيس النيابة الخصوصية ورئيس لجنة الصحة والنظافة والعناية بالبيئة.

وتغيّب عن الجلســة بعذر كلّ من السّيــدات و السّـــادة :

- رندة الفريقي : مساعد رئيس النيابة الخصوصية ورئيس لجنة المرأة
- نزار رحيّم : مساعد رئيس النيابة الخصوصية ورئيس لجنة الشّؤون الإداريّة والماليّة
- صالح الحمامي : مساعد ثان لرئيس النيابة الخصوصيّة ورئيس لجنة الشباب والرياضة والثقافة

كما حضر الجلسة ممثلا عن الإدارة البلديّة كلّ من السّادة:

- غازي السخيري : الكاتب العام للبلدية
- مجدي ثابت : كاهية مدير الشؤون الإدارية والمالية
- محسن النصري : الشؤون العقارية
- ليلى الغزيّل : مكلّفة بكتابة المجلس

و ذلك للنظر في جدول الأعمال التّالي :

1 – استلزام الأسواق البلدية لسنة 2018
2 – النظر في مطلب الجمعية الرياضية النسائية شانتني ببني حسان
3– النظر في مطالب التخفيض في معلوم رفع الحجز

في مستهل الجلسة رحب السيد رئيس النيابة الخصوصية بكافة الحاضرين مبينا أنه تمت الدعوة لعقد هذه الجلسة الاستثنائية لمجلس النّيابة الخصوصيّة اعتبارا لتأكد بعض المواضيــع .

1 – **استلزام الأســـواق البلديـــة لسنة 2018 :**

عرض السيد رئيس النيابة الخصوصية على الحاضرين مراجعة الأثمان الإفتتاحية والضمانات الوقتية للمشاركة في البتات للأسواق البلدية التالية : – المسلـــخ البلـــدي وسوق الدواب والعلف الجاف والســوق العامة وسوق الأسماك والسوق الأسبوعية وكذلك كراسات الشروط الخاصة بهاته الأسواق لضرورة التحيين ومراعاة بعض المستجدات خلال بداية سنة 2018 حيث تمت دعوة البلدية من طرف سلطة الإشراف بإعادة بتات استلزام الأسواق البلدية .

وبعد النقـاش وتبادل الآراء صادق أعضاء النيابة الخصوصية بالإجماع على كراسات الشروط اعتماد الأثمان الإفتتاحيـــة و الضمانات الوقتية للمشاركة البتات في البتات كما يلي :

	الثمن الافتتاحـــي	الضمان الوقتـــي
المسلـــخ البلـــدي	25.000,000 د .	12.500,000 د
سوق الدواب والعلف الجاف	140,000.000 د	70.000,000 د
الســوق العامة وسوق الأسماك	8.000,000 د	4.000,000 د
السوق الأسبوعيـــــــة	240,000.000 د	120.000,000 د

ومن جهة أخرى تداول الحضور بخصوص الموافقة على ارجاع المبلغ المدفوع بعنوان السوق الأسبوعية التي هي في طور إعادة إجراءات تبتيتها والموافقة بصفة احتياطية على إرجاع مبالغ الأسواق الأخرى إذا تقرر إعادة إجراء وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق أعضاء النيابة الخصوصية بالإجماع إرجاع المبلغ المدفوع بعنوان السوق الأسبوعية وبصفة احتياطية ارجاع مبالغ الأسواق الأخرى ، وكلّف رئيسه باتمام الإجراءات الإدارية اللازمة في الغرض .

2 – **النظر في مطلب الجمعية الرياضية النسائية شانتني ببني حسان :**

على اثر مراسلة السيد والي المنستير عدد 917 بتاريخ 18 جانفي 2018 حول مساعدة الجمعية الرياضية النسائية شانتني فرع كرة السلة لاستغلال القاعة المغطاة بجمّال للقيام بحصص تدريبيـــــة في حدودعدد 5 حصص كل أسبوع وكذلك بالنسبة للمباريات الرسمية المبرمجة .

وبعد النقاش وتبادل الآراء صادق أعضاء النيابة الخصوصية بالإجماع على تمكين الجمعية من عدد 5 حصص تدريبية كل أسبوع مقابل دفع معلوم سنوي قدره : 1.000،000 د .

- مباريات رسمية مقابل دفع معلوم سنوي قدره : 1.000,000 د وبالتالي تنقيح القرار البلدي المؤرخ في 07 ديسمبر 2017 ليضاف إليه معاليم استغلال القاعة الرياضية ، وكلف رئيسه بإتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض .

3– **النظر في مطالب التخفيض في معلـــوم رفع الحجـــز :**

عرض رئيس النيابة الخصوصية على الحاضرين مطالب يرغب من خلالها أصحابها وهم : فتحي بووزرة وسميرة مامية وعبد القادر الزغواني وأنيس بن الحاج علي وفرج علية التخفيض في معلوم رفع الحجز نظرا لظروفهم الإجتماعية الصعبة وكذلك للظروف الأمنية التي تمر بها البلاد التونسية خلال هذه الفترة وكثرة التهديدات ومحاولة السرقة الذي تعرض لها المستودع البلدي والحالة التي يشهدها هذا الأخير من اكتظاظ وصعوبة الحركة والتنقل داخله.

وبعد النقاش وتبادل الآراء تم الإتفاق على مزيد دراسة هذه المطالب اعتمادا على المعطيات التاليـــة :

- البحوث الإجتماعية
- مدة الحجـــــز
- حالة المحجوز

كما تم اقتراح إعتماد نسب تخفيض تتراوح بين 50 % و 70 % على أساس نتيجة الدراسة وعرض الموضوع من جديد على أنظار النيابة الخصوصية في دورته القادمة .

و رفعت الجلسة على الساعة السادسة مســاء./.

رئيس النيابة الخصوصية

ربيع الزكراوي